

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 111 @ فَعَلَى ذَلِكَ يُفْهَمُ بِأَنَّ فِي كُلِّ تَقْصِيطٍ يُوجَدُ تَأْجِيلٌ وَلَيْسَ فِي كُلِّ تَأْجِيلٍ يُوجَدُ تَقْصِيطٌ . وَأَنْزَعُهُ بِذَاءٍ عَلَى ذَلِكَ يُوجَدُ بَيْنَ التَّأْجِيلِ وَالتَّقْصِيطِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ وَالتَّقْصِيطُ هُوَ الْمُطْلَقُ الْأَخْصُ مِنْهُمَا . (الْمَادَّةُ 158) الدَّيْنُ مَا يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ كَمَقْدَارٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ فِي ذِمَّةِ رَجُلٍ وَمَقْدَارٍ مِنْهَا لَيْسَ بِحَاضِرٍ وَالْمَقْدَارُ الْمُعَيَّنُ مِنَ الدَّرَاهِمِ أَوْ مِنْ صُبْرَةِ الْحِنْطَةِ الْحَاضِرَتَيْنِ قَبْلَ الْإِفْرَارِ فَكُلُّهَا مِنْ قَبْلِ الدَّيْنِ . وَالدَّيْنُ يَتَرْتَّبُ فِي الذِّمَّةِ بِعَقْدٍ كَالشِّرَاءِ وَالْإِجَارَةِ وَالْحَوَالَةِ أَوْ اسْتِئْثَارِ مَالٍ أَوْ اسْتِغْفَرِضٍ وَالدَّيْنُ هُوَ مَالٌ حُكْمِيٌّ سَوَاءٌ كَانَ نَقْدًا أَوْ مَالًا مِثْلِيًّا غَيْرَ النَّقْدِ كَالْمَكِّيَّاتِ وَالْمَوْزُونَاتِ (رَدُّ الْمُحْتَارِ) . وَلَيْسَ بِمَالٍ حَقِيقِيٍّ ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ لَا يُدْخَرُ وَأَنْ اعْتَبَارَ الدَّيْنُ مَالًا حُكْمِيًّا إِنْ مَّا هُوَ ؛ لِأَنْزَعُهُ بِاقْتِرَانِهِ بِالْقَبْضِ فِي الزَّمَنِ الْآتِي سَيَكُونُ قَابِلًا لِلِلَادِّ خَارِجًا . أَمَّا الذِّمَّةُ فَقَدْ سَبَقَ تَعَرُّفُهَا فِي الْمَادَّةِ الثَّامِنَةِ . هَذَا وَإِنَّ أَحْكَامَ الدَّيْنِ تَخْتَلِفُ عَنْ أَحْكَامِ الْعَيْنِ . فَالدَّيْنُ قَابِلٌ لِلِاسْتِقْطِ بِخِلَافِ الْعَيْنِ وَالْعَيْنُ تَكُونُ فِي بَيْعِ السَّلَامِ ثَمَنًا بِعَكْسِ الدَّيْنِ فَإِنْزَعُهُ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ . وَالْحَاصِلُ أَنَّ الدَّيْنَ يُقْسَمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

1 - هُوَ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِذِمَّةِ الْمَدِينِ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ . 2 - هُوَ الَّذِي وَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِالذِّمَّةِ فَهُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ وَلَا مُشَارٍ إِلَيْهِ . 3 - هُوَ الَّذِي وَإِنْ كَانَ مَوْجُودًا وَمُشَارًا إِلَيْهِ فَهُوَ مِنَ الْمِثْلِيَّاتِ غَيْرِ الْمُفْرَزَةِ كَكَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ الْحِنْطَةِ غَيْرِ مُفْرَزَةٍ فِي صُبْرَةِ حِنْطَةٍ . يُفْهَمُ مِنْ هَذِهِ التَّفْصِيلَاتِ كُلِّهَا أَنَّ الدَّيْنَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالشَّيْءِ الثَّابِتِ بِالذِّمَّةِ وَعَلَيْهِ يَكُونُ الْمِثَالُ الْوَارِدُ فِي الْمَجْلَّةِ أَعَمُّ مِنَ الْمُمَثِّلِ . أَمَّا الْقَرَضُ فَإِنْزَعُهُ بِمُطْلَقٍ عَلَى الْمِثْلِيِّ الَّذِي يَدْفَعُهُ الْمُقْرَضُ لِلْمُسْتَقْرَضِ . يُوجَدُ بَيْنَ الدَّيْنِ وَالْقَرَضِ

عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ وَالْقَرَضُ هُوَ الْمُطْلَقُ الْأَخَصُّ . فَلَوْ اشْتَرَى
 شَخْصٌ مَالًا مِنْ آخَرَ بِعَشْرَةِ دَنَانِيرٍ مَثَلًا فَكَمَا أَنَّ الْمَالَ
 يُصْبِحُ مِلْكًا لَهُ تَصْبِحُ الْعَشْرَةُ دَنَانِيرَ فِي ذِمَّتِهِ مِلْكًا
 لِلْبَائِعِ وَبِإِعْطَاءِ الْمُشْتَرِي الْعَشْرَةَ دَنَانِيرَ لِلْبَائِعِ يَثْبُتُ
 فِي ذِمَّةِ الْبَائِعِ لِلْمُشْتَرِي مِثْلُ الْعَشْرَةِ دَنَانِيرَ هَذِهِ إِلَّا
 أَنَّ الدَّيْنَ الْمُتَرْتَّبَ بِذِمَّةِ الْمُشْتَرِي بِاشْتِرَاءِ الْمُبِيعِ
 يَكُونُ بَاقِيًا ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي لَمْ يُؤَدِّ عَيْنَ الدَّيْنِ الْوَاجِبِ
 عَلَيْهِ أَدَاؤُهُ بَلْ إِنَّمَا قَضَى مِثْلَهُ وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ الْبَائِعَ إِذَا
 طَالَبَ الْمُشْتَرِي بِثَمَنِ الْبَيْعِ يَحِقُّ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يُطَالِبَهُ
 بِالْمَبْلَغِ الَّذِي قَضَاهُ إِيسَاهُ فَلَيْسَ لِلْبَائِعِ حِينَئِذٍ أَنْ يُطَالِبَ
 الْمُشْتَرِي إِذْ لَا فائدةَ مِنَ الْمُطَالَبَةِ الْمُتَقَابِلَةِ
 الْمُتَكَرِّرَةِ (رَدُّ الْمُحْتَارِ) ، وَالْحَاصِلُ بِمَا أَرَسَهُ كَمَا يَثْبُتُ
 فِي ذِمَّةِ الْمُشْتَرِي مِنْ جِهَةِ الْبَيْعِ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ لِلْبَائِعِ
 يَثْبُتُ لِلْمُشْتَرِي فِي ذِمَّةِ الْبَائِعِ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ أَيْضًا وَهِيَ
 الَّتِي أَخَذَهَا الْبَائِعُ ثَمَنًا لِلْمُبِيعِ فَيَحْصُلُ بَيْنَ هَذَيْنِ
 الدَّيْنَيْنِ تَقَاضٍ جَبْرِيٌّ فَلَا يَحِقُّ لِأَحَدِ الْمُتَبَايِعَيْنِ مُطَالَبَةُ
 الْآخَرَ أَشْبَاهُ هَذَا وَيَتَفَرَّعُ بِذِئَاءِ عَلَى حُجُولِ أَدَاءِ الدَّيْنِ
 بِطَرِيقِ التَّقَاضِي الْمَسْأَلَتَانِ الْآتِيَتَانِ : 1 - إِذَا أَبْرَأَ الدَّائِنُ
 الْمَدِينِ إِبْرَاءً إسْقَاطٍ بَعْدَ أَنْ أَوْفَاهُ الْمَدِينُ إِيسَاهُ فَلَا إِبْرَاءَ
 صَحِيحٌ وَيَحِقُّ لِلْمَدِينِ